

الباب مفتوح لتغييرات بصندوق النقد تشمل هوية رئيسه واعتماد تصويت المملكة وكافة الدول المساهمة

الاقتصادات الناشئة تصر على تغيير النظام المالي العتيق وتطالب بحقوق أكبر

حنان البحري - واشنطن

معارضة أوروبية

وقد تعارضت الدول الأوروبية إحدت أي تغيير في هيكلية التصويت أو رئاسة صندوق النقد لأنه ساعتهها وحسب نفس المستوى ستكون مطلية بضخ المزيد من الأموال في صندوق النقد الدولي وهو الأمر غير المتاح حاليا بالنسبة لهذه الدول التي تعاني من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وأكد مسؤول أن كبار مديري البنك الدولي انخرطوا على مدى اليومين الماضيين في اجتماعات مكثفة تحضيراً للقمة، وتوصلوا إلى ضرورة البدء في خطوات تفتح المجال أمام قبول طلبات متصاعدة وبشكل غير مسبق من الدول للاقتراض بعد عجزها مؤخراً عن تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية وإن ذلك لن يتم بعيداً عن عمليات دعم سريع للبنك للمتمكين من تلبية المتطلبات المتزايدة مؤخراً من الدول الأعضاء.

وكان الرئيس الأمريكي قد أقام مساء أمس حفل عشاء لرؤساء الدول المشاركة في القمة ، وبدت الولايات المتحدة غير مستعدة للموافقة على اشتراكات أعضاء كبار بما فيهم دول أوروبية غير انجلوساكسونية والمتمثلة في بريطانيا وكندا، وتوقع مراقبون في واشنطن لا عكاف أن يؤجل الحسم الحقيقي لوسائل التعامل مع الأزمة ونحن وصول الرئيس الجديد باراك أوباما للحكم، وبالتالي فإن الاتفاق بشكل محدد لن يتم عليا قبل نهاية فبراير المقبل الموعد المقترح لقمة أخرى.

محاور القمة

ومع ذلك فهناك خمس نقاط أساسية ستكون هي محل النقاشات على مدى قمة اليوم وغدا وهي:

١ - التأكيد من مساهمة الدول في دعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاسيما دول الخليج وتهديدا المملكة واليابان التي كانت قد تعهدت بالفعل بضخ مائة مليار دولار لدعم احتياجات صندوق النقد الدولي واتخاذ مشاريع متعثرة، وهو الأمر الذي تتخوف منه بعض الدول لأنه سيؤدي إلى التأثير سلبا على حق التصويت والحقوق التصديقية لتلك السلطات بمجلس إدارة الصندوق.

استبق الرئيس الأمريكي افتتاح قمة الدول العشرين بدعوة زعماء العالم مجددا النظر في تحسين وإصلاح الأنظمة المحاسبية المتعلقة بالأوراق المالية وتحسب الإجراءات التنظيمية لتقليل المخاطر على النظام الدولي.

في كلمته التي ألقاها بالوول ستريت في نيويورك عشية انعقاد القمة، حث الرئيس الأمريكي كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إعادة تنظييم قواعد التصويت ليكون لدى الدول النامية (الاقتصاديات الناهضة) حصة أقوى في التصويت طالما أن هذه الاقتصاديات ستساهم بشكل أكبر في الحصص المالية للصندوق والبنك الدوليين.

إلى ذلك أكدت مصادر في البنك الدولي (لعكاف) وجود انتقال لدى المؤسسات المالية (صندوق النقد والبنك الدولي) لإعادة النظر في نظام التصويت لحافة الدول التي تساهم حاليا حتى ولو وصل الأمر إلى إعادة النظر في احتكار الدول الأوروبية لمنصب رئيس صندوق النقد الدولي.

جدير بالذكر أن نظام التصويت داخل الصندوق والبنك يخضع لأسلوبين الأساسيين هو النظام المعروف بنظام بريتون دوزن حيث تتلازم حصة الدولة العضو وحجم وقوة تصويتها، أما النظام الأمريكي للتصويت فيعصر صوتا واحدا لكل دولة عضوا بغض النظر عن حصتها أو عوامل أخرى متعلقة بحجم اقتصاديات واحتياجات وعدد سكان كل دولة.

٢ - الاتفاق حول استحداث نظم وإجراءات تنفذ على مستوى العالم وتضبط التجاوزات التي تحدث في أسواق العالم المالية مع النظر في إيجاد أساليب رقابة دولية جديدة تضمن الشفافية وعدم التلاعب وهو ما سيحجز البنوك على الاحتفاظ بنسبة أعلى من رأس المال كعامل حماية وهذا فإن مقترحنا يتضمن توفير حوافز رؤساء البنوك في صورة أسهم مع الاحتفاظ بها خمسة أعوام على الأقل دون تصرف.

٣ - النظر في زيادة رؤوس أموال البنوك مع النظر في تجربة إسبانيا التي نجحت بقدر كبير في تبني تدابير تداعيات كارثية للأزمة.

٤ - التوصل إلى إيجاد آلية تنسيق حول اسعار الفائدة حول العالم وطرق تفادي حدوث تقلص في الاسعار مع النظر في إمكانية قيام الحكومات بإجراءات من شأنها تخفيض الضرائب لتشجيع رؤوس الأموال على التحرك.

٥ - التمهيد لوضع نظام عالمي جديد يعكس التحول الحادث في اقتصاديات الدول وتغير صورة تحكم الدول الصناعية الكبرى الـ٧٦ حيث ظهرت في الصورة اقتصاديات ناشئة سيكون لها دور أكبر مثل الهند والبرازيل والصين.

من جهتها منهدت الدول ذات الاقتصاديات الناشئة لموقفها المتخزم بالقوة وعلى رأس تلك الدول البرازيل والصين بالإشارة إلى إصرارها على لعب دور أكبر في رسم ملامح نظام جديد وليس مجرد الحضور لإحتساء القوة بينما تحدد الدول الغنية أجندة المؤتمر بل وتطلب من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والفقيرة الصمت واتباع الأوامر، وكان وزير المالية البرازيلي قد انتقد استمرار تحكم مؤسسات مالية عتيقة انشئت لتتواءم مع الرأبعيةيات والخمسينيات من القرن

الماضي في السياسات الاقتصادية. هذه الإشارات ترجمت توجهات هذه المجموعة وعلى رأسها الصين والبرازيل وروسيا والهند، وهي الدول المتوقع أن تصر على موقفها في اتخاذ القرار والمشاركة في صنع النظام العالمي الجديد المزمع، وذلك من منطلق حيازة تلك الدول الأكبر الإحتياطيات من النقد الأجنبي فالصين على سبيل المثال لديها أكثر من تريليون دولار احتياطي نقدي في حين حققت الصين قفزة في ميزان العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي أنخفض سلبا إلى ٢٨,٦٪ مليار دولار للعام الماضي فقط.

تحذير من القيود

وكان مسؤولان كبيران في إدارة الرئيس جورج بوش وهما دان برايس مستشار مجلس الأمن القومي للشؤون الاقتصادية الدولي ومعه ديفيد ماكورميك وكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية قد عقدا مؤتمرا صحفيا بالبيت الأبيض وحذرا خلاله مجددا من الإقدام على إجراءات حماية وفرض قيود على التجارة وعلى المعاملات المالية. وقال برايس: إن أي تغييرات في النظام المالي العالمي لن نتجج إلا لو قامت على أسس السوق الحر بما فيها الاقتصاديات المفتوحة والتنافسية وزيادة الاستثمار وحركة رأس المال. ورفض المسؤولان الأمريكيان إعلان تاييديهما لحملة بريطانيا نحو زيادة رأس مال صندوق النقد الدولي وهي الحملة التي قادها مؤخرا رئيس الوزراء البريطاني في جولته بالمنطقة، وبراا عدم موافقة الولايات المتحدة على هذا التوجه بأن صندوق النقد الدولي لم يستخدم سوى جزء صغير من

رفض أمريكي لاقتراح بريطاني دعم صندوق النقد والبنك الدوليين

إحتياطياته. وقال ديفيد ماكورميك بأن المؤسسات المالية الدولية عليها إيجاد طرق أكثر فعالية للتصدى للآزمات. وأضاف بأن زعماء الدول المشاركة في القمة سيناقشون إجراءات يتم تنفيذها على المدى القصير والمتنظر وزيادة الاتفاق الحكومي.

وبالتالي تنشيط الاقتصاد العالمي، ومع ذلك فقد قلل ماكورميك من احتمالية التوصل إلى خطة اتفاق مشتركة.

وقد تغادى المسؤولان الأمريكيان بدرجة كبيرة الأسئلة حول التفاصيل لكنهما اتفقا على أهمية مناقشة تنسيق السياسات المالية ومجهودات استعادة السيولة إلى الأسواق بالدول النامية. إضافة إلى القيام بإصلاح المؤسسات التي تقوم بعمليات التقييم.

الجدير بالذكر أن معظم الأوروبيين طلبوا بإصلاحات تشمل تطوير معايير عالمية لنظم المحاسبة والتقييم القيمة. وحاول كل من برايس وماكورميك التقليل من شأن ما تسرب عن وجود خلاف ما بين الولايات المتحدة وحلفائها وأضاف برايس بأن هناك أشياء مشتركة كبيرة وأعلن عن قمة أخرى ستعقد من خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٩، مؤكدا أن أي تغييرات في النظام المالي العالمي لم يكن له النجاح إلا لو كانت مبنية على حرية الأسواق بما فيها من اقتصاديات مفتوحة وتجارة متوسعة وزيادة الاستثمار وحركة المال والعملية التنافسية هذا ما سيتم الإهتمام به خلال القمة بما في ذلك جهود التوافق حول أسباب حدثت الأزمة المالية الأخيرة وطرق تفادي تكرارها عبر «مبادئ مشتركة» يتم وضعها وعمل المزيد من إجراءات الشفافية والمحاسبة لأسواق العالم المالية وتقوية ما تصفه إدارة بوش بالإجراءات التنظيمية السليمة.

من ناحية أخرى أكد المسؤولان الأمريكيان على قيام إدارة بوش بإطلاع الرئيس

وزعماء العالم في مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير دولة الكويت في العاصمة الأمريكية وبقية قادة العالم وأقام الرئيس الأمريكي مساء الجمعة مأدبة عشاء على شرف الزعماء والقادة.

- وكانت فنادق العاصمة الأمريكية قد غصت بالحضور الذين يمثلون في أغلبيتهم وسائل الإعلام الدولية وجاءوا خصيصاً لمتابعة القمة الطارئة.

- متحف واشنطن المقام فيه القمة على مدى يومين هو متحف تم بناؤه بأوامر من

الكونجرس كالمعتاد حيث

يصدر الكونجرس الموافقة

على ميزانية إقامة المتاحف

وذلك في العام ١٩٨٠ وهو

متحف مخصص للبناء

وتسجيل تأثير العمارة

الهندسة المعمارية على

حياة البشرية. المفارقة هنا

هو التوافق بين طبيعة

متحف العمارة والتصميم

العقارات هذا وبين إقامة

قمة طارئة لمناقشة الأزمة

العالمية الناتجة

أصلاً عن انهيار سوق

الرهن العقاري:"

أسباب قوة الاقتصاديات الناشئة في هذه

القمة والتي تقف وراء مطالباتهم بحقوق

أكبر في تحديد إطار النظام المالي العالمي

الجديد.

من الواضح وبالنظر إلى الأرقام المرفقة نجد

حيازة تلك الدول لأرصدة احتياطي نقد

كبيرة مقارنة بالدخل القومي وعدد السكان

بينما تراجع دول اقتصاديات كبرى

وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تعاني

من نقص حاد وبالسالب في ميزان من

نوعياتها مقارنة والصفى وكانت الصين

مؤخراً قد كشفت عن عمليات شراء على

سندات من البنك الاحتياطي الفيدرالي.

الجديد باراك أوباما أو لا بأول على تطورات الوضع على الصعيد القمة المزمعة وتطورات المفاوضات كما يتم التشاور مع الرئيس أوباما ومساعديه بشكل يومي.

وكان الرئيس المنتخب أوباما قد تجنب القمة الطارئة لأسباب بروتوكولية تمنع تمثيل الدولة برئيسين في ذات الوقت.

إلا أنه قام بتسليم كل من وزيرة الخارجية السابقة في عهد الرئيس الديمقراطي الأسبق بيل كلينتون مادلين أولبرايت وعضو كونجرس جمهوري سابق مشهور بحنكته

هو 'جيم ليتش' حيث

سيجري لقاءات منفردة مع

زعماء العالم على هامش

القمة الطارئة.

جاء هذا بينما تصاعد

الجدل في العاصمة

الأمريكية حول جدوى

القمة في نهاية حكم

الرئيس بوش ويحضور

أعضاء إدارة في طريقها

إلى الخروج بينما هناك

رئيس جديد سيكون لديه

بالتأكيد سياسات جديدة

مختلفة عن سياسات

بوش.

وهو ما يطرح التساؤل عن جدوى الجلوس

مع بوش! هذا السؤال سرعان ما جاءت

اجابته وبشكل غير مباشر حين أعلن عن

الترتيب لقمة أخرى مماثلة في الربع الأول

من العام المقبل - كما أسفلاً - وهي القمة

التي بالطبع سيحضرها الرئيس الأمريكي

الجديد بعد تسلمه رسمياً السلطة

على هامش القمة

- على صعيد ترتيبات القمة بدأ بالأمس في

واشنطن وصول الوفود المشاركة كما أعلن

عن مشاركة رئيس وزراء هولندا.

وقد اكتمل أمس الجمعة حضور قادة

قمة مماثلة مطلع العام المقبل يحضرها الرئيس الأمريكي المنتخب أوباما

صندوق النقد الدولي

من ضمن مهام صندوق النقد الدولي تقديم المنح لسد العجز في موازين المدفوعات ومراقبة سياسات أسعار الصرف وتشجيع التعاون في السياسة النقدية وتسهيل التجارة الدولي



دومينيك ستراوس كان
العضو المنتدب

